من اسم او فعل ولا بين جامدين ولا جامد وغيره
وجوز المبرد التنازع في فعلي تعجب نحو ما احسن
واجمل زيدا واحسن واجمل بعمرو واختاره ذكره في
التسهيل وقوله اقتضيا في اسم عملا اي طلبا عمله
في اسم اي ان صح طلبهما للعمل في ذلك الاسم فخرج
بذلك ما اذا لم يصح طلبهما للعمل في الاسم الذي بعدهما
نحو اتاك اتاك الله حقون فان اتاك الثاني توكيد
للاول ولا فاعل له اصلا فليس من باب التنازع
والا لكان اللفظ فاسدا لعدم الاضمار في احدهما لانه
اذا اعمل الثاني في قول الله حقون وجب عليه
الاضمار في الاول بان يقول اتوك اتاك الله حقون
واذا اعمل الاول فيه وجب عليه الاضمار في الثاني بان
يقول اتاك اتوك الله حقون فلما لم يضمر دلنا ذلك
على ان الكلام من باب التاكيد لا التنازع والا لكان
فاسدا كما تقدم وخرج ايضا نحو كفاني ولم اطلب
قليل من المال فان قليل من المال لم يصح كون
الفعلان قبله وهو كفاني واطلب متنازعان فيه
لفساد المعنى بذلك بل هو مطلوب للاول فقط على
انه فاعلية والمطلوب للثاني على المفعولية محذوف
تقديره ولم اطلب الملك وحاصل ذلك ان هذا
عجز بيت قاله الشاعر واوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة

كفاني

كفاني ولم اطلب قليل من المال فلو حرف امتناع
لوجود اي امتنع جوابها لوجود شرطها اي فلو ثبت
سعيي لادنى معيشة لكفاني قليل من المال ولم
اطلب الملك لكن لم يثبت سعيي لادنى معيشة
فلم يكفني القليل من المال بل اطلب الملك فلو
كان قليل من المال متنازع لكل منهما لكان المعنى
فاسدا لكون لم اطلب يصير معطوفا على لم يكفني
المنفي بلم فيكون منفيا مثله لان المعطوف على المنفي
منفي ويكون المعنى فلم يكفني القليل من المال ولم
اطلب الملك واذا كان نفي طالب للملك فيقتضي
طلبه للقليل من المال مع ان القليل غير مطلوب
له لكونه لم يكفه فيلزم التناقض فالاولى حذف
ما تقدم ولا تنازع وقوله في اسم عملا اي سواء كان
الاسم ظاهرا نحو ضربت واكرمت زيدا او ضميرا نحو
ما ضربت واكرمت الا اياك فالاسم يشمل الظاهر
والضمير وقول ابن الحاجب شرط الاسم المتنازع
فيه ان يكون ظاهرا ان اراد بالظاهر ما قابل المستتر
فالامر ظاهر واما ان اراد به ما قابل الضمير مطلقا
فليس بظاهر لما يلزم عليه من انه لا يوجد ضمير
متنازع فيه اصلا مع انه وجد فيما تقدم ويمكن
الجواب عنه بانه جرى على الغالب من ان الاسم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)